

التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

إعداد

عبدالله نواف النوايسة

Abdelleh30@hotmail

0799078889

الملخص

٢٠١٦

تهدف هذه الدراسة إلي قياس أثر التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤). استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والأسلوب القياسي، باستخدام السلاسل الزمنية، ونموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح متجه الخطأ. كما طبقت اختبارات أخرى مثل اختبار السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

وقد تبين من خلال الدراسة أن للصادرات أثراً موجباً على الاحتياطات الأجنبية بنسبة (٢١,٦٩%)، في حين إن المستوردات لها أثر سلبي على الاحتياطات الأجنبية بنسبة (-٦,٩٧%) خلال فترة الدراسة، بالتالي فإن تأثير التجارة الخارجية كان لها أثر موجب على الاحتياطات الأجنبية بنسبة (١٤,٧٢%) خلال فترة الدراسة. إن أهم ما أوصت به الدراسة أن على الدولة الأردنية المحافظة على قدر كافٍ من الاحتياطات الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الاستيراد ولمواجهة أي أخطار مالية محتملة وأن تبذل المزيد من الجهود في سبيل دعم الصادرات الأردنية لما لها من أثر ايجابي في رفع الاحتياطات الأجنبية.

Abstract

Foreign Trade and its Influence on Foreign Reserves in Jordanian Economy through the period (1993-2014).

Abdallah Nawaf al-Nawaiseh

٢٠١٦

This study aims to identify the effect of foreign trade on foreign reserves in Jordanian economy through the period (1993-2014). The study used the descriptive approach and the standard method using time series, co-integration approach, error victor correction approach, in addition to other tests that were applied such as causality test, variance decomposition, and response reaction for achieving the goals.

It is also evident from this study that exports have positive effect on foreign reserves with (21.69 %), but imports have negative effect on foreign reserves with (-6.97%) during the period of the study. So the influence of foreign trade has positive effect on foreign reserves with (14.72%) during the period of the study.

The study recommended that Jordan has to keep on an enough size of foreign reservesto meet the increased demand for exporting and to face any possible financial threats in addition to exercise more efforts to support the Jordanian exports for their positive effect on increasing foreign reserves.

المقدمة

مما لا شك فيه أن غالبية الدول النامية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، وتحقيق وتائر سريعة من النمو الاقتصادي، وبالنسبة للاقتصاد الأردني والذي يعاني من محدودية موارده الاقتصادية، فإن توفير العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية؛ يعد من الأهداف الاقتصادية بالغة الأهمية، أي أن النمو الاقتصادي لابد أن يتركز على القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع القابلة للتصدير وهو ما يسمى بالنمو المتحيز للتصدير (Export – biased growth)، كما أن المبالغ المتحققة من عملية التصدير تقلل من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

تعمل الدول على تنمية اقتصادها لرفع رفاهية مواطنيها، ويتضح ذلك بطرح وتطبيق مجموعة من البرامج الاقتصادية الإصلاحية حيث تعمل على تنمية الاقتصاد والتي يطبقها القطاعان الحكومي والخاص، حيث ركزت هذه البرامج على تنمية وتحرير الأسواق وتشجيع التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، وذلك في إطار التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى إنشاء نظام تجاري دولي يهدف إلى تحرير التجارة من كافة القيود وفتح الأسواق أمام تدفق الصادرات من جميع الدول .

تسعى الدول بشكل عام إلى توفير قدر آمن ومناسب من الاحتياطات المالية الأجنبية بحيث تعكس ثقة لدى المستثمرين الأجانب للاطمئنان على مدى جدوى الاستثمار في هذه الدولة، كما تهدف إلى توفير مبالغ من العملات الأجنبية تضمن الالتزام بديون الدولة الخارجية وتضمن أيضاً صمود الاقتصاد أمام الهزات الاقتصادية والمالية ومن هنا يمكن طرح تساؤل، ما هو المستوى الأمثل والملائم للاحتياطات المالية الأجنبية التي يجب على الدولة أو البنك المركزي أن يوفرها، ليكون الاقتصاد بشكل عام في أمان ؟

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاضم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم. ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول في التجارة دون استثناء وذلك لما تتركه من آثار ايجابية على الكفاءة الاقتصادية والرفاه الاقتصادي(وراد، ٢٠١٣).

مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات في الاقتصاد الأردني، وتأثيرها المباشر على حجم الاحتياطات الأجنبية بشكل خاص أنتت هذه الدراسة لقياس الأثر الذي تحدثه التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة في تحديد القوة الاقتصادية والشرائية للدولة . وبالتحديد تكمن مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية :

- ما أثر التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني ؟

أ - ما أثر الصادرات على الاحتياطات الأجنبية ؟

ب- ما أثر الاستيراد على الاحتياطات الأجنبية ؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الأردني سواء أكانت صادرات أو مستوردات، ومدى تأثيرها على الاحتياطات الأجنبية. كما تبين الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في المحافظة على مستويات آمنة من الاحتياطات الأجنبية، ومدى كفاية أو ملائمة هذه الاحتياطات. وتميزت الدراسة بتحليل بيانات التجارة الخارجية للفترة الزمنية (١٩٩٣-٢٠١٤).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس أثر التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

أ- قياس أثر الصادرات على الاحتياطات.

ب- قياس أثر المستوردات على الاحتياطات.

فرضيات الدراسة

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

ويتفرعا منها الفرضيات الآتية:

أ- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

ب- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المستوردات والاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني.

النموذج القياسي

لقياس أثر التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات على الاحتياطات الأجنبية خلال فترة

الدراسة فإن النموذج المستخدم في هذه الدراسة سيقوم باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{Ln}(\text{Fr}) = b_0 + b_1 \text{Ln}(\text{EX}) + b_2 \text{Ln}(\text{IM}) + E$$

Fr: الاحتياطات الأجنبية

EX: الصادرات

IM: المستوردات

b0, b1, b2: معالم النموذج

E: الخطأ العشوائي

الدراسات السابقة:

قد أظهرت دراسة قام بها shen إن الصين بدأت في عام ١٩٧٩ تحولها نحو التجارة الخارجية وهو ما دفع بالاقتصاد الصيني نحو العالم للاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية. ونتيجة لهذا التحول تزايد تدفق رؤوس الأموال نحو الصين مما أدى إلى إن تصبح الصين ثاني اقوي اقتصاد في العالم ، والمحرك الأساسي للتجارة الخارجية بين الدول مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطات الأجنبية لديها وتسجيل فائض مالي كبير، إي إن التجارة الخارجية لعبت دوراً أساسياً في رفع الاحتياطات الأجنبية.

في دراسة قام بها malindretos (2012) حيث أشارت إلى إن بعض البلدان الآسيوية شهدت زيادة في مستوى احتياطاتها من النقد الأجنبي فضلا عن زيادة في حجم مستورداتها. حيث شملت الدراسة خمس دول آسيوية هي الهند واليابان وكوريا وسنغافورة وتايلاند، حيث تم توظيف بيانات ربع سنوية لاختبار الفرضية التي تشير إن سلوك هذه البلدان في الطلب على الواردات لا يعتمد على الاحتياطات الأجنبية، وتم فحص النظرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

في دراسة قام بها (sultan , ٢٠١١) حيث أشار إلى إن الطلب على المستوردات الإجمالية للهند باستخدام طريقة التكامل المشترك تدل على انه يوجد علاقة على المدى الطويل بين الدخل القومي والمستوردات، وانه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والدخل والاحتياطات الأجنبية ومن أبرز توصيات الدراسة تعزيز التصدير لمعالجة مشكلة العجز التجاري.

وفي دراسة قامت بها (الفقيه، ٢٠٠٨)، تناولت اثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن في ضوء التكامل المالي المتزايد خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧)، حيث تم دراسة الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن من حيث مكوناتها، وتطورها خلال فترة الدراسة وكفاية هذه الاحتياطات، وإبراز محددات الطلب عليها وكما تم توضيح سلوك التدفقات الرأسمالية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary least Squares.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن البنك المركزي الأردني يحتفظ بمستوى كافي مريح من الاحتياطات الأجنبية الدولية بالاستناد إلى كافة المقاييس. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الاقتصاد، والعمق المالي للاقتصاد الأردني في ظل زيادة الطلب على الاحتفاظ بمخزون احتياطي من العملات الأجنبية.

وفي السياق نفسه قام (السواعي، ٢٠٠٣) بدراسة هدفت إلى تحليل الميزان التجاري، وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان اثر الصادرات على نمو الاقتصاد الأردني.

وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات، على المستوى الكلي والجزئي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً في التقدير، وهذه المنهجية هي إحدى طرق تقدير التكامل المشترك.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالصناعة الأردنية، وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والالتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي، والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة. وذلك لتوسيع أسواق الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات الفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

وفي دراسة (وشوتر، ٢٠٠٠) عمدت الدراسة إلى تحليل دالتي الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية. وحاولت تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ودراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو المستوردات وأكدت على أهمية اثر الصادرات على العرض أو زيادة مقدرة المستوردات بدلا من آثار تحفيز الطلب، وتوصلت إلى أن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كانت بسبب التباطؤ في نمو

أسواق المواد الأولية العالمية، أو بسبب التعريفات الجمركية التي قد تشكل قيود حقيقية على النمو الاقتصادي في الدولة.

وفي دراسة أخرى أجراها (الريموني وآخر، ١٩٩٧) تناولت هذه الدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التركيز على حالة الأردن (١٩٧٠-١٩٩٣) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن يتأثر إيجابياً بزيادة رأس المال والتوسع في قطاع الصادرات والمستوردات.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها قامت بتحليل لفترة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٣-٢٠١٤) إذ أن الدراسات الأخرى كانت على فترات زمنية جزئية، كما أن هذه الدراسة تبين أثر التجارة الخارجية بشقيها سواء كانت الصادرات والمستوردات وأثرها على الاحتياطات الأجنبية سواء بارتفاع مستوى الاحتياطات أو انخفاضها، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل وصفي لبيانات التجارة الخارجية، وأثرها على الاحتياطات ومعرفة وقياس أثر كل من هذه العوامل.

تطور التجارة الخارجية والاحتياطات الأجنبية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيلة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ومن خلال تخفيف حدة الاختناقات والمصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية. إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً إن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعملية. والأردن ليس استثناء لهذه القاعدة، لأن النمو الاقتصادي فيه يمكن إن يتحقق بتوافر عوامل الإنتاج المختلفة وإتباع سياسة التبادل الحر مع الدول المجاورة بشكل خاص والعالم بشكل عام لاستغلال الميزات النسبية في الإنتاج الكبير لزيادة قدرته التنافسية، ولما كان الأردن بلداً نامياً وصغيراً ويأخذ بسياسة الاقتصاد المفتوح وإنتاجه بشكل عام أقل من متطلباته الأساسية، فقد لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً في أداء الاقتصاد الوطني وتطوره من خلال تأمين السلع الاستهلاكية والرأسمالية اللازمة للتنمية ولهذا فقد أبدى الأردن - شأنه شأن الدول النامية الأخرى - اهتماماً كبيراً بمسألة تنمية الصادرات على امتداد العقود الأربعة الماضية، واعتبر تحقيق ذلك من أهدافه الاقتصادية الرئيسية (Krugman, 1986).

يعد الأردن إحدى الدول النامية الصغيرة نسبياً من الناحية الاقتصادية حيث يتسم بشح موارده الاقتصادية وضيق سوقه الداخلي، الأمر الذي دفع به نحو الاعتماد وبشكل كبير ومتزايد على التجارة الخارجية، حتى أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اقتصاده، ولاسيما بعد أن خاض مرحلة التنمية الاقتصادية، وما صاحب ذلك من نمو في المستوى المعيشي، وتطور في الصناعة المحلية، وتنوع شديد في الطلب المحلي، فأصبح يعاني من عجز ذاتي واضح في تلبية حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المطلوبة التي لا يمكن إنتاجها في ظل الموارد المتوفرة والمستوى التقني المتاح من جهة، واختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى. فكان للتجارة الخارجية الدور الكبير في تأمين متطلبات التنمية وسد فجوة الاستهلاك والإنتاج وموازنة العرض والطلب وكانت سبيلاً إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أهمية الصادرات في الاقتصاد الأردني

تبرز أهمية الصادرات الأردنية من خلال عائداته من العملات الأجنبية التي تعد المورد الأساس لتمويل المستوردات الأردنية من السلع الرأسمالية والوسيطه واللازمة لعملية التنمية، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يركز فيها الأردن على تنمية القطاع الصناعي وعلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما ويحتل قطاع التصدير مكانة رئيسية في الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته بشكل مباشر وفعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة المدخرات الوطنية، والمقدرة على الاستيراد ودعم ميزان المدفوعات إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية والتغير الهيكلي للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يدفع الاقتطاعات الإنتاجية نحو التطوير والنمو وتحسين الجودة.

التركيب السلعي للصادرات الأردنية في الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية، وتوزع أهميتها النسبية إلى أكبر عدد من السلع المصدرة، وبالتالي تقل المخاطر التي تواجهها الصادرات في الحصول على الفوائد من النقد الأجنبي. وعلى العكس من ذلك كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تأخر الهيكل الإنتاجي ومحدودية القدرة على استغلال المواد والثروات المتاحة، وهذا ما يعبر عنه بدرجة التركيز السلعي للصادرات الذي يساوي نسبة سلعة أو مجموعة سلع على الحجم الإجمالي للصادرات. وعندما ترتفع هذه النسبة عن حد معقول يصبح وضعها التساومي والتفاوضي قليل وبالتالي تزداد التبعية في اقتصاد الدولة وتستمر لصالح اقتصاديات الدول المتقدمة، الأمر الذي يحتم على الدولة ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة (المرزوقي، ٢٠٠٥).

إن التركيب السلعي للصادرات يعد من المؤشرات الهامة لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى تطور قطاعاته ومدى مقدرة الاقتصاد الوطني على التعامل بمرونة مع التجارة الخارجية. فالتطور الهيكلي السلعي للصادرات لا يمكن فصله عن اتجاه تطور وحجم وبنية الاقتصاد الوطني، إذ إن كل تطور في المكونات الأساسية لأحدها ينعكس على تطور المكونات الأساسية للأخر.

وتقسم الصادرات السلعية حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات وهي: السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية. ويختلف توزيع ونسب هذه السلع من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى تقدم الدولة وتأخرها. فالدول المتقدمة يغلب على هيكل صادراتها السلع الرأسمالية ذات التصنيع المعقد، نظراً للتقدم الفني ورأس المال العالين اللذين تتمتع بهما هذه الدول، في حين أن الدول النامية والأقل نمواً يغلب على هيكل صادراتها المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية لضعف هيكل إنتاجها المحلي.

وبيين الجدول رقم (١) التركيب السلعي للصادرات الأردنية خلال الفترة

(١٩٩٣-٢٠١٤) وأهمية النسبية من الصادرات الإجمالية.

جدول رقم (١)

التركيب السلعي للصادرات الأردنية في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	الصادرات الإجمالية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية (%)
١٩٩٣	٦٩١,٢	٣٠١,٣	٤٣,٦	٣٥١,٥	٥٠,٩	٣٨,٤	٥,٦
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٣٠٧,٨	٣٨,٨	٤٣٤,٦	٥٤,٧	٥١,٥	٦,٥
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٤١٢,١	٤١,٠	٥٥٠,٩	٥٤,٨	٤١,٥	٤,١
١٩٩٦	١٠٣٩,٦	٤٠٧,٦	٣٩,٢	٦٠٨,٥	٥٨,٥	٢٣,٥	٢,٣
١٩٩٧	١٠٦٧,١	٥٠٧,٠	٤٧,٥	٥٢٩,٤	٤٩,٦	٣٠,٧	٢,٩
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٤٥٧,٥	٤٣,٧	٥٥٨,١	٥٣,٣	٣٠,٨	٢,٩
١٩٩٩	١٠٥١,٣	٤١٧,٦	٣٩,٧	٥٩١,٩	٥٦,٣	٤١,٨	٤,٠
٢٠٠٠	١٠٨٠,٧	٤٥٠,٤	٤١,٧	٥٧٨,٠	٥٣,٥	٥٢,٢	٤,٨
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٦٢٥,٧	٤٦,٣	٦٤٢,٠	٤٧,٥	٨٤,٧	٦,٣
٢٠٠٢	١٥٥٦,٧	٨٣٠,٧	٥٣,٤	٦٥٤,٦	٤٢,١	٧١,٤	٤,٦
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٩٨٥,٨	٥٨,٩	٦٤٣,٥	٣٨,٤	٤٥,٨	٢,٧
٢٠٠٤	٢٣٣٤,١	١٤١٢,٧	٦٠,٥	٨٦٢,٤	٣٦,٩	٥٩,٠	٢,٥
٢٠٠٥	٢٥٧٠,٢	١٥٨٤,١	٦١,٦	٩٢٠,٣	٣٥,٨	٦٥,٨	٢,٦
٢٠٠٦	٢٩٢٩,٣	١٦٠٩,١	٥٤,٩	١٢٥٠,٥	٤٢,٧	٦٩,٧	٢,٤
٢٠٠٧	٣١٨٣,٧	١٧٤٩,٠	٥٤,٩	١٣٥٦,٩	٤٢,٦	٧٧,٨	٢,٥
٢٠٠٨	٤٤٣١,١	٢٣٥١,٨	٥٣,٠	١٩٨٩,٨	٤٤,٩	٩٨,٥	٢,١
٢٠٠٩	٣٥٧٩,٧	١٤٩٧,٠	٤١,٨	١٩٨٠,٣	٥٥,٣	١٠٢,٤	٢,٩
٢٠١٠	٤٢١٦,٩	١٩٧٥,٢	٤٦,٨	٢١١٨,٧	٥٠,٢	١٢٣,٠	٣,٠
٢٠١١	٤٨٠٥,٩	٢٠٩٩,٨	٤٣,٧	٢٥٧٨,٩	٥٣,٧	١٢٧,٢	٢,٦
٢٠١٢	٤٧٤٩,٦	٢٢٥٢,١	٤٧,٤	٢٣٥٩,٩	٤٩,٧	١٣٧,٦	٢,٩
٢٠١٣	٤٨٠٥,٢	٢٥٢٦,٤	٥٢,٥	٢١١٢,٥	٤٤,٠	١٦٦,٣	٣,٥
٢٠١٤	٥١٦٣,٧	٢٧١٢,٩	٥٢,٥	٢٣١١,٩	٤٤,٨	١٣٨,٩	٢,٧
			٤٨,٣		٤٨,٢		٣,٥
	المتوسط						
	العام						

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١) أن السلع الاستهلاكية شكلت بالمتوسط ما نسبته (٤٨,٣%) من مجمل الصادرات خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)، وان السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته (٤٨,٢%) من مجمل الصادرات، فيما شكلت السلع الرأسمالية بالمتوسط ما نسبته (٣,٥%) من مجمل الصادرات في نفس الفترة ويمكن أيضاً ملاحظه إن الأهمية النسبية للسلع تباينت خلال سنوات الدراسة.

١- السلع الاستهلاكية

تشمل السلع الاستهلاكية على السلع الاستهلاك الجاري والسلع المعمرة وقد بلغت قيمة الصادرات في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) (٣٠١,٣) مليون دينار، وقد وصلت هذه القيمة التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات الدراسة لتصل إلى أعظم قيمة لها في سنة (٢٠١٤) حيث بلغت (٢٧١٢,٩) مليون دينار، وقد شكل هذا النوع من الصادرات ما نسبته (٤٣,٦%) من مجمل الصادرات في بداية الدراسة، ثم وصلت هذه النسبة الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (٥٢,٥%) من إجمالي الصادرات في نهاية الفترة. كما نلاحظ أن نسبة الصادرات الاستهلاكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغ بالمتوسط (٤٨,٩%) من مجمل الصادرات ويعزى ذلك إلى السياسات الاقتصادية والاتفاقيات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة.

٢- السلع الوسيطة والمواد الخام

وتشتمل هذه السلع على المواد الخام، و مواد البناء الوسيطة وغيرها وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) (٣٥١,٥) مليون دينار. وقد شكلت هذه السلع ما نسبته (٥٠,٩%) . فيما بلغت قيمة الصادرات في نهاية فترة الدراسة (٢٠١٤) ما مقداره (٢٣١١,٩) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٤٤,٨%) من مجمل الصادرات، فيما بلغت أعلى قيمة من الصادرات عام (٢٠١١) (٢٥٧٨,٩) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٥٣,٧%) .

٣- السلع الرأسمالية:

وتشتمل السلع الرأسمالية على قطع الغيار وغيرها . وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) (٣٨,٤) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٥,٦%) ، وبلغت أعلى قيمة لها عام (٢٠١٣) لتصل إلى (١٦٦,٣) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٣,٤%) . أما في نهاية فترة الدراسة فقد بلغت الصادرات (١٣٨,٩) بنسبة أهمية بلغت (٢,٧%) من إجمالي الصادرات .

أهمية المستوردات في الاقتصاد الأردني

بالنسبة للمستوردات فان الحاجة إليها لا تقل أهمية عن تلك المتعلقة بالصادرات في الاقتصاد الأردني. فالحاجة إلى المستوردات ناجمة من الفروق الكبيرة في أسعار السلع بين الدول المختلفة بسبب التفاوت في حجم الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة وكونها تساهم في توفير السلع والبضائع الضرورية التي يصعب توفيرها محلياً أو تلك التي يتم توفيرها بشكل جزئي لا يكفي لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن توفير السلع نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية والتي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك وفقاً لما تضمنته النظريات الحديثة للتجارة الخارجية (Ender, 1994).

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

تقسم المستوردات السلعية حسب الإغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسية : مجموعة السلع الاستهلاكية، وتضم المواد الغذائية والحيوانات الحية والسلع غير الغذائية المعمرة وشبه المعمرة وغيرها من السلع التي تستخدم للاستهلاك بشكل مباشر، ومجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة، والتي تشمل كافة المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية من مواد خام وزيوت ولفظ خام وحديد وصلب وغيرها، ومجموعة السلع الرأسمالية وتشمل الآلات والماكينات والمعدات والمحركات والمحولات اللازمة للعملية الإنتاجية التي تساهم وبشكل مباشر في خلق وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للدولة.

إن تحليل التركيب السلعي للمستوردات يعبر عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وكذلك تحديد طبيعة السلع المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي والتي لا يمكن إنتاجها ضمن حدود ومقدرة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الدولة. فعند زيادة الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب السلع الوسيطة والرأسمالية فإن هذا يعمل على إبطاء عملية التنمية الاقتصادية، ويعبر عن الخلل الموجود في القطاعات الإنتاجية المحلية المنتجة للسلع الاستهلاكية. وبالمقابل فإن زيادة الأهمية النسبية من السلع الرأسمالية والوسيطة يعمل على توفير الاحتياجات الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات المتاحة، ويؤدي إلى تغيير هيكل الإنتاج ورفع مستوى القدرات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية.

وبين الجدول رقم (٢) التركيب السلعي للمستوردات الأردنية خلال الفترة

(١٩٩٣-٢٠١٤) وأهمية النسبية من المستوردات الإجمالية.

جدول رقم (٢)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

السنوات	المستوردات الإجمالية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع (%)	سلع أخرى (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع (%)
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	٥٥٥,٨	٢٢,٧	١٢٩٧,٦	٥٢,٩	٥٦٢,٧	٢٢,٩	٣٧,٥	١,٥
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٥٥١,٩	٢٣,٤	١٢٦٩,٣	٥٣,٧	٥٢٩,٥	٢٢,٤	١١,٩	٠,٥
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٦٢٦,٨	٢٤,٢	١٤٦٦,١	٥٦,٦	٤٥٣,٣	١٧,٥	٤٤,٠	١,٧
١٩٩٦	٣٠٤٣,٦	٧٢٧,١	٢٣,٩	١٦٥٠,٩	٥٤,٢	٦٦٤,٩	٢١,٨	٠,٦	٠,٠٢
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٧٠٦,١	٢٤,٣	١٥٥٢,١	٥٣,٤	٦٤٩,٣	٢٢,٣	٠,٧	٠,٠٢
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	٧٦٢,٤	٢٨,١	١٣٦٠,٨	٥٠,١	٥٨٩,٩	٢١,٧	١,٢	٠,٠٥
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٧٨٢,٩	٢٩,٧	١٣٠٧,٣	٤٩,٦	٥٣٣,٦	٢٠,٢	١١,٤	٠,٤٣
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	٩٨٤,٩	٣٠,٢	١٦٢٥,٧	٤٩,٩	٥٧٥,٦	١٧,٧	٧٣,٢	٢,٢

١,٤	٤٧,١	١٩,٤	٦٦٨,٣	٥٢,٨	١٨٢٢,٥	٢٦,٥	٩١٥,٨	٣٤٥٣,٧	٢٠٠١
١,٩	٦٧,٨	١٨,٥	٦٦٤,٥	٥٢,٩	١٩٠٢,٧	٢٦,٨	٩٦٤,١	٣٥٩٩,٢	٢٠٠٢
٢,١	٨٤,١	١٧,٣	٧٠٤,٥	٥٤,٩	٢٢٣٥,١	٢٥,٧	١٠٤٨,٣	٤٠٧٢,٠	٢٠٠٣
١,٨	١٠٢,٠	١٧,٦	١٠١٥,٣	٥٦,٩	٣٢٧٩,٨	٢٤,٣	١٤٠٢,١	٥٧٦٢,٩	٢٠٠٤
١,٩	١٣٨,٢	١٩,١	١٤١٨,٢	٥٤,٨	٤٠٧٥,٨	٢٤,٣	١٨١٠,٧	٧٤٤٢,٩	٢٠٠٥
١,٨	١٤٤,٨	١٩,٥	١٥٩٩,٩	٥٣,٢	٤٣٥٦,٧	٢٥,٥	٢٠٨٦,٣	٨١٨٧,٧	٢٠٠٦
١,٦	١٥٦,٣	١٦,٧	١٦٢٨,٤	٥٠,١	٤٨٦٧,٣	٣١,٦	٣٠٧٠,٢	٩٧٢٢,٢	٢٠٠٧
١,٤	١٦٧,٩	١٤,٢	١٧٠٣,٧	٤٣,٨	٥٢٨٧,٤	٤٠,٦	٤٩٠١,٩	١٢٠٦٠,٩	٢٠٠٨
١,٧	١٧١,١	١٧,٤	١٧٦٠,٧	٥٥,٦	٥٦٢٣,٩	٢٥,٣	٢٥٥٢,٠	١٠١٠٧,٧	٢٠٠٩
١,٦	١٧٢,٤	١٦,٢	١٧٩٣,٧	٥٣,٤	٥٩٠٤,٦	٢٨,٨	٣١٧٩,٤	١١٠٥٠,١	٢٠١٠
١,٤	١٩١,٢	١٣,٤	١٧٩٩,٣	٥٩,٥	٧٩٩٦,٦	٢٥,٧	٣٤٥٣,١	١٣٤٤٠,٢	٢٠١١
١,٥	٢٢١,٨	١١,٨	١٧٣٠,٤	٦١,٣	٩٠٣٨,٩	٢٥,٤	٣٧٤٢,٦	١٤٧٣٣,٧	٢٠١٢
١,٥	٢٣٣,٤	١٣,٦	٢١٢٥,٩	٥٨,٦	٩١٨٣,٠	٢٦,٣	٤١٢٥,١	١٥٦٦٧,٤	٢٠١٣
١,٦	٢٦٧,٣	١٢,٧	٢٠٤٥,٤	٥٨,٤	٩٤٢١,٤	٢٧,٣	٤٤١١,٨	١٦١٤٥,٩	٢٠١٤
١,٤		١٧,٩		٥٣,٩		٢٦,٨			المتوسط

العام

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) أن السلع الاستهلاكية شكلت بالمتوسط ما نسبته (٢٦,٨%) من مجمل المستوردات خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)، وان السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته (٥٣,٩%) من مجمل المستوردات في نفس الفترة، في ما شكلت السلع الرأسمالية بالمتوسط ما نسبته (١٧,٩%) من مجمل المستوردات، في ما شكلت السلع الأخرى بالمتوسط ما نسبته (١,٤%) من مجمل المستوردات خلال فترة الدراسة، حيث يمكن ملاحظة أن هنالك تبايناً بين الأهمية النسبية للسلع خلال سنوات الدراسة.

١- السلع الاستهلاكية

تشتمل السلع الاستهلاكية المستوردة على سلع الاستهلاك الجاري والسلع المعمرة حيث إن زيادة أهميتها النسبية من مجمل المستوردات تعكس الخلل الموجود في القطاعات المنتجة لهذه السلع ، وهذا بدوره يؤثر سلباً على العملية التنموية ويعمل على إبطاء تقدمها نحو أهدافها المنشودة (الرجوب، ١٩٩٧).

ويتبين لنا من نتائج الجدول رقم (٢) إن قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) قد بلغت (٥٥٥,٨) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٢٢,٧%) ، وقد واصلت هذه القيمة التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات الدراسة (١٩٩٣-٢٠١٤)، لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام (٢٠٠٨)

(٤٩٠١,٩) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٤٠,٦%). فيما بلغت قيمة المستوردات في نهاية فتره الدراسة (٢٠١٤) (٤١١,٨) بنسبة أهمية بلغت (٢٧,٣%).

٢- السلع الوسيطة والمواد الخام

وتشتمل هذه السلع على المحروقات والوقود بما فيها النفط الخام، ومواد البناء الوسيطة وغيرها . حيث إن زيادة المستوردات تعمل بشكل رئيسي على تلبية الاحتياجات التنموية، وكذلك توفير الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية المتاحة وعلى أكمل وجه (الرجوب،١٩٩٧).

وتشير نتائج الجدول رقم (٢)، إن قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام في بداية فتره الدراسة بلغ (١٢٩٧,٦) مليون دينار حيث شكلت هذه السلع ما نسبته (٥٢,٩%) من مجمل المستوردات . فيما بلغت قيمة المستوردات في نهاية فتره الدراسة (٢٠١٤) (٩٤٢١,٤) بنسبة أهمية بلغت (٥٨,٤%). حيث كانت أعلى قيمة من مجمل المستوردات.

٣- السلع الرأسمالية:

وتشتمل السلع الرأسمالية على قطع الغيار والآلات والمعدات وغيرها. حيث تلعب هذه السلع دوراً رئيسياً ومحورياً في التنمية الاقتصادية، إذ أنها لا تقل أهمية عن السلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الاستهلاكية . وتشير نتائج الجدول رقم (٢)، إن قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية قد بلغت في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) (٥٦٢,٧) مليون دينار بنسبة أهمية بلغت (٢٢,٩%) ، أما في نهاية فتره الدراسة (٢٠١٤) فقد بلغت قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية (٢٠٤٥,٤) مليون دينار بنسبة أهمية (١٢,٧%)، فيما بلغت أعلى قيمة في عام (٢٠١٣) (٢١٢٥,٩) بنسبة أهمية بلغت (١٣,٦%) من مجمل المستوردات وعليه ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) نستنتج أن الاقتصاد الأردني وبشكل عام لا يزال يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة، مما يدل على اعتماد الاستثمارات القائمة في الأردن على المصادر الخارجية لتوفير عناصر الإنتاج والمواد الضرورية لإنتاج السلع الرئيسية والذي بدوره يعزز الصادرات الوطنية.

تطور الصادرات الأردنية في الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

يعد التصدير احد النشاطات الاقتصادية الأساسية والمهمة لكل دولة، لان أي دولة تحتاج إلى استيراد بعض احتياجاتها من سلع استهلاكية ومواد خام و سلع رأسمالية، لذلك من الضروري تصدير المنتجات الوطنية لتغطية الاستيراد ودعم ميزان المدفوعات.

وتلعب الصادرات دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت. وقد رأى معظم الاقتصاديين أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للعملية التنموية، ولها آثار كبيرة على الهيكل الإنتاجي وان التوسع في الصادرات يسرع من الوصول إلى اقتصاديات الحجم وبالتالي يسرع من عملية النمو الاقتصادي.

من خلال الاطلاع على جدول رقم (١) الذي يبين مقدار حجم الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٣-٢٠١٤) إذ بلغت في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) ما مقداره (٦٩١,٢) مليون دينار أردني ثم ارتفعت الصادرات الأردنية بوتيرة معتدلة خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ثم تراجعت في عام (١٩٩٨) لتبلغ (١٠٤٦,٦) مليون دينار أردني، ثم ارتفعت بشكل معتدل إلى عام (٢٠٠٣) ، فيما قفزت الصادرات الأردنية بشكل

ملحوظ عام (٢٠٠٤) لتبلغ (٢٣٣٤,١) مليون دينار أردني، ثم نمت الصادرات وارتفعت إلى عام (٢٠٠٨) لتبلغ قيمتها (٤٤٣١,١) مليون دينار أردني، ولكن في عام (٢٠٠٩) انخفضت الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ لتبلغ ما مقداره (٣٥٧٩,٧) مليون دينار أردني، ثم توالى ارتفاع الصادرات الوطنية لتبلغ في عام (٢٠١٤) ما مقداره (٥١٦٣,٧) مليون دينار أردني، ويمكن إرجاع هذا التذبذب في الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة إلى عدم ثبات الأسواق الخارجية من جهة وإلى ارتفاع أسعار السلع الأردنية من جهة أخرى.

تطور المستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)

يتزايد دور المستوردات في الاقتصاد الأردني لسد احتياجاته من السلع الوسيطة والمواد الخام والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد المحلي عن إنتاجها، بسبب محدودية موارده الاقتصادية من جهة، وعدم كفاءة القطاع الصناعي، وعدم قدرته على إنتاج أو منافسة المنتجات العالمية من السلع الوسيطة والرأسمالية من جهة أخرى، لتمييز هذه المنتجات من حيث الأسعار النوعية ومتانة الصنع. كما أن الأردن في الوقت الحاضر بحاجة إلى استيراد السلع اللازمة لإنشاء واستكمال مشاريع البنية التحتية وإقامة مشاريع صناعية وإنتاجية وتنموية ضمن الخطط التنموية.

يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع بشكل عام في المستوردات خلال فترة الدراسة، وبالاعتماد على جدول رقم (٢) يمكن القول إن قيمة المستوردات في بداية فترة الدراسة (١٩٩٣) بلغت ما قيمته (٢٤٥٣,٦) مليون دينار أردني، ثم تذبذبت قيمة المستوردات خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٣) صعوداً ونزولاً لتبلغ في عام (٢٠٠٣) ما مقداره (٤٠٧٢,٠) مليون دينار أردني، ثم قفزت قيمة المستوردات بشكل كبير وملحوظ خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) لتبلغ قيمة المستوردات عام (٢٠٠٨) ما قيمة (١٢٠٦٠,٩) مليون دينار أردني، فيما انخفضت قيمة المستوردات عام (٢٠٠٩) لتبلغ قيمتها (١٠١٠٧,٧) مليون دينار أردني، ثم استأنفت المستوردات ارتفاعها لتبلغ في نهاية فترة الدراسة (٢٠١٤) ما قيمة (١٦١٤٥,٩) مليون دينار أردني .

ويعود سبب التذبذب في قيمة المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة إلى عدة عوامل أهمها: ضعف قدرة القاعدة الإنتاجية المحلية عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وتذبذب الأسعار العالمية للسلع والخدمات، وإيجاد أسواق جديدة تلبية حاجة الأردن من المستوردات والسلع.

يتفاوت مدى تأثر الدول المستوردة للنفط بالتغيرات في أسعاره، فالدول الصناعية (المصدرة الصافية) تعوض جزء من العجز الناتج عن ارتفاع أسعار النفط بالارتفاع في قيمة صادراتها نتيجة لارتفاع أسعارها، بينما ستتأثر الدول المستوردة الصافية بشكل أكبر، حيث ستواجه ارتفاع قيمة المستوردات من النفط وارتفاع قيمة المستوردات من السلع الأخرى (IMF, 200٠).

تؤثر أسعار النفط بشكل واضح على توازن التجارة الخارجية لمختلف الدول بحيث تتأثر موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط إيجابياً وذلك بانخفاض العجز أو زيادة الفائض عند ارتفاع أسعاره، بينما يكون الأثر سلبياً على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط وبحسب المستوردات من النفط (Birol, 2004).

يعد الأردن من الدول غير المنتجة للنفط، ويلجأ لتأمين كافة احتياجاته من هذه المادة من الخارج عن طريق الاستيراد أو من خلال المساعدات النفطية، ونظراً لكونه من الدول ذات معدلات الانكشاف الاقتصادي

المرتفع (نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي)، فإن أي تغيير في أسعار النفط سينعكس على اقتصاده، وكذلك ارتفاع أسعار كافة السلع المستوردة من الخارج نتيجة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة لإنتاجها. كما أدت سياسة الحكومة بتخفيض دعم المحروقات إلى زيادة معدلات التضخم في أسعار المستهلك (البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ٢٠٠٥). والجدول رقم (٣) يوضح المستوردات النفطية منسوبة لإجمالي المستوردات النفطية خلال فترة الدراسة.

جدول (٣)

المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته للفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته (بألف طن)
١٩٩٣	3814
١٩٩٤	3897
١٩٩٥	4080
١٩٩٦	4442
١٩٩٧	3117
١٩٩٨	4711
١٩٩٩	4603
٢٠٠٠	4761
٢٠٠١	4842
٢٠٠٢	5094
٢٠٠٣	5096
٢٠٠٤	5202
٢٠٠٥	5678
٢٠٠٦	5015
٢٠٠٧	4896
٢٠٠٨	4544
٢٠٠٩	4510
٢٠١٠	5078
٢٠١١	6137
٢٠١٢	7130
٢٠١٣	7540
٢٠١٤	8012

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية نشرات مختلفة (١٩٩٣-٢٠١٤).

من خلال الاطلاع على جدول رقم (٣) يتبين أن أعلى قيمة من المستوردات بلغت (٨٠١٢) ألف طن في عام (٢٠١٤)، في حين شهدت السنوات الأربع الأخيرة قفزة في قيمة كمية المستوردات النفطية ومشتقاتها ويعزى هذا النمو في المستوردات إلى نمو النشاط الصناعي بالإضافة إلى دخول أعداد كبيرة من المركبات إلى المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة للزيادة الكبيرة في عدد السكان .

ومن خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (٨) (الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني) وربطها مع بيانات الجدول رقم (٣) (المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته للفترة (١٩٩٣-٢٠١٤) يتبين أن قيمة الاحتياطيات قد انخفضت في عام (٢٠١٢) لتبلغ قيمة الاحتياطيات (٤,٧٠٢,٥٠) مليون دينار أردني. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن كمية المستورات في عام (٢٠١٢) قد بلغت (٧١٣٠) ألف طن، حيث شهدت أسعار المشتقات النفطية قفزة كبيرة أدت إلى انخفاض الاحتياطيات بشكل ملحوظ مما أدى إلى ارتفاع الفاتورة النفطية للمملكة مما انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني .

التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

إن مستوى تقدم الدول الصناعية وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصادراتها ومستورداتها (عوض، ١٩٩٥). وبناء على ذلك سيتم تحليل التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والمستوردات الأردنية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤).

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

يبين الجدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للفترة (١٩٩٣-٢٠١٤) ، فيما يبين الجدول رقم (٥) الأهمية النسبية لأسواق التصدير الأردنية من إجمالي الصادرات الوطنية.

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية وفقاً لأسواق التصدير في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
١٩٩٣	٢٨٥,٤	٦١,١	٧,٣	٩٢,٢	٢٤٥,٣
١٩٩٤	٣٣٧,٠	٥٤,٤	٨,٩	١٠٨,٨	٢٨٤,٨
١٩٩٥	٤٥١,٦	٨٢,٢	١٤,٧	١٤٠,٦	٣١٥,٥
١٩٩٦	٤٨٥,٣	١٠٥,٠	١٣,٨	١٠٣,٦	٣٣٢,١
١٩٩٧	٥٥٤,٣	٩٠,٦	٤,٩	١٢٤,٩	٢٩٢,٥
١٩٩٨	٤٦٦,٤	٧٨,٧	٥,٦	١٣٨,٦	٣٥٧,١
١٩٩٩	٤٢٦,٧	٦٨,٥	٩,٣	٢١٦,٤	٣٣٠,٤
٢٠٠٠	٤٣١,٣	٤٠,٩	٤٤,٨	٢١٤,٥	٣٤٩,٢
٢٠٠١	٦٨٠,٩	٦١,٩	١٦٤,٦	١٨٤,٠	٢٦١,١

٢٥٣,٩	٢٠٠,٦	٣٠٤,٤	٥٧,٠	٧٤٠,٨	٢٠٠٢
٢٣٧,٤	١٧٦,١	٤٦٨,٦	٨٠,٢	٦٩١,٩	٢٠٠٣
٢٩٢,٨	٢١٤,٩	٧٢٢,٢	١٠٧,٤	٩٤٦,٣	٢٠٠٤
٢٧٨,٩	٢٩٣,٨	٧٩٠,٢	١١١,٥	١٠٩٥,٨	٢٠٠٥
٣١٩,٠	٣٣٤,٢	٩٠٧,٧	١١٩,٦	١٢٤٨,٨	٢٠٠٦
٣٧٣,٣	٤٢٠,٨	٨٧٤,٩	١٢٤,٢	١٣٩٠,٥	٢٠٠٧
٥٣٤,١	١١٠٦,٠	٧٣٦,١	٢٠٥,٦	١٨٤٩,٣	٢٠٠٨
٣٧٨,٨	٦١٦,٧	٦١٢,٠	١٢٥,٩	١٨٤٦,٣	٢٠٠٩
٥٣٩,٣	٦٦٩,٨	٦٥٥,٩	٢٢٤,٢	٢١٢٧,٧	٢٠١٠
٧٢٥,٤	٨٢٠,٧	٧٣٣,٨	٢٦٣,٨	٢٢٦٢,٢	٢٠١١
٧٢٥,٥	٦٧١,٥	٧٨٨,٥	٢٥٧,١	٢٣٠٧,٠	٢٠١٢
٧٣٧,٧	٤٥٣,٣	٨٤٧,٥	١٩٥,١	٢٥٧١,٢	٢٠١٣
٧٠٨,٤	٦٣١,٩	٩٢٩,٩	٢٣٧,٣	٢٦٥٦,٢	٢٠١٤

المصدر: منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من إجمالي الصادرات في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

الدول الأخرى (%)	الهند والصين واليابان (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الدول الأوروبية (%)	الدول العربية (%)	السنوات
٣٥,٥	١٣,٣	١,١	٨,٨	٤١,٣	١٩٩٣
٣٥,٩	١٣,٧	١,١	٦,٩	٤٢,٤	١٩٩٤
٣١,٤	١٣,٩	١,٥	٨,٢	٤٥,٠	١٩٩٥
٣١,٩	١٠,٠	١,٣	١٠,١	٤٦,٧	١٩٩٦
٢٧,٤	١١,٧	٠,٥	٨,٥	٥١,٩	١٩٩٧
٣٤,١	١٣,٢	٠,٦	٧,٥	٤٤,٦	١٩٩٨
٣١,٤	٢٠,٦	٠,٩	٦,٥	٤٠,٦	١٩٩٩
٣٢,٣	١٩,٩	٤,١	٣,٨	٣٩,٩	٢٠٠٠
١٩,٣	١٣,٦	١٢,٢	٤,٦	٥٠,٣	٢٠٠١
١٦,٣	١٢,٨	١٩,٦	٣,٧	٤٧,٦	٢٠٠٢
١٥,٤	١٠,٥	٢٨,٠	٤,٨	٤١,٣	٢٠٠٣
١٣,٧	٩,٣	٣١,٣	٤,٧	٤١,٠	٢٠٠٤
١١,٠	١١,٤	٣٠,٧	٤,٣	٤٢,٦	٢٠٠٥

٢٠٠٦	٤٢,٦	٤,١	٣٠,٩	١١,٤	١١,٠
٢٠٠٧	٤٣,٧	٣,٩	٢٧,٥	١٣,٢	١١,٧
٢٠٠٨	٤١,٧	٤,٦	١٦,٦	٢٤,٩	١٢,٢
٢٠٠٩	٥١,٦	٣,٥	١٧,١	١٧,٢	١٠,٦
٢٠١٠	٥٠,٥	٥,٣	١٥,٦	١٥,٨	١٢,٨
٢٠١١	٤٧,١	٥,٥	١٥,٢	١٧,١	١٥,١
٢٠١٢	٤٨,٦	٥,٤	١٦,٦	١٤,١	١٥,٣
٢٠١٣	٥٣,٥	٤,١	١٧,٦	٩,٤	١٥,٤
٢٠١٤	٥١,٤	٤,٦	١٨,٠	١٢,٣	١٣,٧
المتوسط					
العام	45.7	5.6	14	14.1	20.6

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

- من خلال الاطلاع على التوزيعات الجغرافية للصادرات الأردنية بالإضافة إلى الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة الواردة في الجداول رقم (٤) بالإضافة إلى الجدول رقم (٥) يمكن إن نلاحظ ما يلي :-
- إن أسواق الدول العربية مجتمعه قد استحوذت على النصيب الأكبر من الصادرات الوطنية ونسبه بلغت بالمتوسط حوالي (٤٩,٢%) خلال فترة السبع سنوات الأخيرة ، فيما بلغت ذروتها في عام (٢٠١٣) (٢٥٧١,٢) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت (٥١,٤%).
 - تذبذب قيمة الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (١٩٩٣-٢٠٠٠)، فيما ارتفعت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١) باستثناء عامي (٢٠٠٩) و(٢٠١٣) فقد شهد انخفاضاً، ويمكن من خلال جدول الأهمية النسبية للصادرات ملاحظة إن قيمة الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لا تزال دون المستوى المطلوب ، على الرغم من دخول الأردن في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام (٢٠٠٠) حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات إلى هذه الدول خلال السبع سنوات الأخيرة (٤,٧%).
 - الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي خلال الست سنوات الأخيرة حيث ارتفعت الأهمية النسبية لهذه الصادرات لتبلغ بالمتوسط ما قيمته (١٦,٧%) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، في حين يمكن ملاحظة أن أعلى قيمة للصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي بلغت (٩٢٩٠,٩) مليون دينار أردني في عام (٢٠١٤) بأهمية نسبية بلغت (١٨,٠%).
 - تذبذب نسبة الصادرات الأردنية إلى الأسواق الآسيوية ممثلة بالهند والصين واليابان، حيث بلغت هذه النسبة بالمتوسط خلال فترة الدراسة (١٤,١%)، في حين بلغت أعلى قيمة للصادرات الأردنية في عام (٢٠٠٨) (١١٠٦,٥) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت (٢٤,٩%)، ويعود هذا التذبذب إلى عدم تفعيل جميع الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول.

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية وفقاً لأسواق الاستيراد في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
١٩٩٣	٤٩٨,٨	٩٨٦,٣	٣١١,٥	٢١٧,٧	٤٣٩,٣
١٩٩٤	٥٣٠,٥	١٠٠٠,٣	٢٣٢,٥	١٩٥,٠	٤٠٤,٣
١٩٩٥	٦٠٨,٥	١٠٢٤,٨	٢٤٠,٥	١٩٩,١	٥١٧,٤
١٩٩٦	٧٦١,٨	١١٤٦,٧	٢٩٤,٩	١٢٩,٢	٧١١,٠
١٩٩٧	٦٨٣,٠	١١٤٢,١	٢٧٥,٠	٢٧٤,٣	٥٣٣,٧
١٩٩٨	٥٢١,٦	١٠٨٢,٦	٢٥٨,١	٢٧٩,٨	٥٧٢,٣
١٩٩٩	٥٦٩,٣	١٠٠٨,١	٢٥٩,٧	٢٩٢,٣	٥٠٥,٨
٢٠٠٠	٧٧٣,٧	١٢٤٨,١	٣٢٢,٠	٢٩٩,٠	٦١٦,٦
٢٠٠١	٨٢٣,٢	١٢٧٩,٢	٢٨٠,٧	٣٤٤,٨	٧٢٥,٨
٢٠٠٢	٩٠٧,٨	١٢٢٤,٤	٢٧٨,٦	٤٠٧,٦	٧٨٠,٨
٢٠٠٣	١١٢١,٨	١٢٧٦,٦	٢٧٦,٢	٥٢٤,٢	٨٧٣,٢
٢٠٠٤	١٧٧٦,٠	١٧١١,٣	٣٩٣,٩	٧٨٢,٥	١٠٩٩,٢
٢٠٠٥	٢٥١٦,٠	٢٢٢٢,٩	٤١٧,٠	١٠٠١,٥	١٢٨٥,٥
٢٠٠٦	٢٩٣٠,٢	٢٢٧٠,٩	٣٩٣,٣	١٢٣٩,٩	١٣٥٣,٤
٢٠٠٧	٣٢١٠,٦	٢٩٦٣,٨	٤٤٩,٠	١٤٣٥,٢	١٦٦٣,٦
٢٠٠٨	٤٠٠٠,٠	٣٥٣٧,٨	٥٥١,١	١٦٥٨,٤	٢٣١٣,٦
٢٠٠٩	٣٢٣٨,٣	٢٧٢٣,٠	٧٠٧,٣	١٦٩٩,٥	١٧٣٩,٦
٢٠١٠	٣٨٤٩,٩	٢٧٥٣,٦	٦١٥,٦	١٨٠٧,٤	٢٠٢٣,٦
٢٠١١	٤٩٤٧,٧	٣٥٣١,٤	٨٦١,٤	١٩٣٦,٥	٢١٦٣,٢
٢٠١٢	٥٢٦٠,٩	٣٥٢٦,٧	٩٧٧,٥	٢٢٠٠,٧	٢٧٦٧,٩
٢٠١٣	٤٨٠٩,٣	٤١٤٤,٢	٩٦٩,٣	٢٧٠٩,٨	٣٠٣٤,٨
٢٠١٤	٤٨٧٣,٩	٤٣٢٠,٢	٩٣٧,١	٢٩٧٥,٦	٣٠٣٩,١

المصدر: منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من إجمالي المستوردات في الفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	الدول العربية (%)	الدول الأوروبية (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الهند والصين واليابان (%)	الدول الأخرى (%)
١٩٩٣	٢٠,٣	٤٠,٢	١٢,٧	٨,٩	١٧,٩
١٩٩٤	٢٢,٥	٤٢,٣	٩,٨	٨,٣	١٧,١
١٩٩٥	٢٣,٥	٣٩,٦	٩,٣	٧,٧	١٩,٩
١٩٩٦	٢٥,٠	٣٧,٧	٩,٧	٤,٢	٢٣,٤
١٩٩٧	٢٣,٥	٣٩,٣	٩,٥	٩,٤	١٨,٣
١٩٩٨	١٩,٢	٣٩,٩	٩,٥	١٠,٣	٢١,١
١٩٩٩	٢١,٦	٣٨,٣	٩,٩	١١,١	١٩,١
٢٠٠٠	٢٣,٧	٣٨,٣	٩,٩	٩,٢	١٨,٩
٢٠٠١	٢٣,٨	٣٧,٠	٨,٢	١٠,٠	٢١,٠
٢٠٠٢	٢٥,٢	٣٤,١	٧,٧	١١,٣	٢١,٧
٢٠٠٣	٢٧,٥	٣١,٤	٦,٨	١٢,٩	٢١,٤
٢٠٠٤	٣٠,٨	٢٩,٧	٦,٨	١٣,٦	١٩,١
٢٠٠٥	٣٣,٨	٢٩,٩	٥,٦	١٣,٤	١٧,٣
٢٠٠٦	٣٥,٨	٢٧,٧	٤,٨	١٥,٢	١٦,٥
٢٠٠٧	٣٣,٠	٣٠,٥	٤,٦	١٤,٨	١٧,١
٢٠٠٨	٣٣,٢	٢٩,٣	٤,٦	١٣,٧	١٩,٢
٢٠٠٩	٣٢,٠	٢٦,٩	٧,٠	١٦,٨	١٧,٣
٢٠١٠	٣٤,٨	٢٤,٩	٥,٦	١٦,٤	١٨,٣
٢٠١١	٣٦,٨	٢٦,٣	٦,٤	١٤,٤	١٦,١
٢٠١٢	٣٥,٧	٢٣,٩	٦,٦	١٤,٩	١٨,٩
٢٠١٣	٣٠,٧	٢٦,٥	٦,١	١٧,٣	١٩,٤
٢٠١٤	٣٠,٢	٢٦,٨	٥,٨	١٨,٤	١٨,٨
المتوسط العام	٢٨,٣	٣٢,٧٠	٧,٦	١٢,٤	١٩

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة)

من خلال الاطلاع على التوزيعات الجغرافية للمستوردات الأردنية بالإضافة إلى الأهمية النسبية لإجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة الواردة في الجداول رقم (٦) بالإضافة إلى الجدول رقم (٧) يمكن إن نلاحظ ما يلي

:-

- إن قيمة المستوردات بشكل عام من جميع الدول ذات العلاقة قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى أن الأردن من الدول المستوردة لمعظم السلع والخدمات.
- تذبذبت قيمة المستوردات خلال فترة (١٩٩٣-٢٠٠٢) بنسبة بلغت بالمتوسط (٢٢,٨٣%)، في حين بلغت المستوردات الأردنية ذروتها في عام (٢٠١٢) (٥٢٦٠,٩) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت (٣٥,٧ %) ويعزى هذا الارتفاع في المستوردات الأردنية من أسواق الدول العربية إلى اتفاقيات التجارة العربية والمناطق الحرة .
- ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية من أسواق الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (١٩٩٣-٢٠١٤) حيث بلغت أهميتها النسبية (٣٢,٧٥%) وهي أعلى أهمية نسبية مقارنة بالأسواق الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت في حيز التنفيذ في عام (٢٠٠٢)، فيما بلغت المستوردات الأردنية من أسواق الاتحاد الأوروبي ذروتها في عام (٢٠١٤) لتبلغ (٤٣٢٠,٢) مليون دينار أردني بأهمية نسبية بلغت (٢٦,٨%).
- رغم أن سوق الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر من أكبر الأسواق العالمية إلا إن قيمة المستوردات الأردنية من هذا السوق قد حافظت على نسب شبه ثابتة خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٧) بنسبة أهمية تبلغ (٨,٣٢%) وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل أبرزها تقلبات أسعار الصرف العالمي وارتفاع تكاليف النقل ووجود منتجات منافسة محلية بأسعار منافسة. في حين بلغت أعلى قيمة للمستوردات الأردنية من السوق الأمريكي في عام (٢٠١٢) لتبلغ (٩٦٩,٣) مليون دينار أردني بأهمية نسبية بلغت (٦,١%).
- تذبذبت المستوردات الأردنية من أسواق الدول الآسيوية ممثلة بالهند والصين واليابان خلال فترة الدراسة بنسبة أهمية بلغت (١٢,٤%) في حين بلغت أكبر قيمة للمستوردات من هذه الدول في عام (٢٠١٤) لتبلغ (٢٩٧٥,٦) مليون دينار أردني بنسبة أهمية بلغت (١٨,٤%).

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني

راكمت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الماضي ولا زالت تراكم ثروات وأصول سائلة أو شبه سائلة من الذهب والعملات الأجنبية وكذلك أصول أجنبية شكلت بمجملة احتياطيات مهمة لمواجهة وتحقيق وظائف وأهداف داخلية وخارجية .

وعند الحديث عن الاحتياطيات يتم التركيز على ما يتراكم لدى البنك المركزي بشكل أساسي، وما يتراكم في الصناديق السيادية، ومن هنا يبين الجدول رقم (٨) مقدار الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني خلال فترة الدراسة (١٩٩٣-٢٠١٤) بالمليون دينار أردني .

جدول رقم (٨)

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني خلال (١٩٩٣-٢٠١٤)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بالمليون دينار
١٩٩٣	413.00
١٩٩٤	303.00
١٩٩٥	303.00

494.00	١٩٩٦
1,200.00	١٩٩٧
829.00	١٩٩٨
1,412.00	١٩٩٩
1,959.00	٢٠٠٠
1,828.00	٢٠٠١
2,478.00	٢٠٠٢
3,361.00	٢٠٠٣
3,420.00	٢٠٠٤
3,363.00	٢٠٠٥
4,326.70	٢٠٠٦
4,871.40	٢٠٠٧
5,490.50	٢٠٠٨
7,713.00	٢٠٠٩
8,679.10	٢٠١٠
7,465.20	٢٠١١
4,702.50	٢٠١٢
8,512.00	٢٠١٣
9,981.90	٢٠١٤

المصدر: البنك المركزي الأردني

يتبين لنا من جدول رقم (٨) أن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني قد نمت بشكل كبير خلال سنوات الدراسة لتبلغ في بداية فترة الدراسة (٤١٣,٠٠) مليون دينار أردني، ولتصبح في نهاية فترة الدراسة (٩,٩٨١,٩٠) مليون دينار أردني ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أهمها: نمو التجارة الخارجية وزيادة تحويلات العاملين في الخارج .

التحليل القياسي لنموذج الدراسة

الجدول رقم (١٠)

الإحصاءات الوصفية للبيانات

	FR	EX	IM
Mean	0.300000	0.221818	0.623636
Median	0.355000	0.210000	0.610000
Maximum	0.460000	0.290000	0.830000
Minimum	0.060000	0.180000	0.460000
Std. Dev.	0.132342	0.035407	0.102796

Skewness	-0.570400	0.709599	0.486926
Kurtosis	1.984174	2.412816	2.329934
Jarque-Bera	2.1388	2.162	1.280
Probability	0.343	0.339	0.527
Sum	6.600	4.88	13.72
Sum Sq. Dev.	0.367	0.0263	0.22
Observations	22	22	22

الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج **views**.

إذا كانت قيم الانحرافات المعيارية عالية فإنه يدل على أن القيم متباعدة وغير متجانسة، أما إذا كانت الانحرافات المعيارية منخفضة فإن القيم تكون متجانسة ومتقاربة، وعليه يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن الانحرافات المعيارية للمتغيرات ذات قيم منخفضة وهذا يدل على تجانس البيانات.

اختبار جذر الوحدة لقياس مدى سكون متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test).

يمكن اختبار مدى سكون السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، والذي يتم من خلاله الحكم على المتغيرات عن طريق القيمة الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من (٥%)، فإن هذا يشير إلى عدم استقرار المتغير

الجدول رقم (١١)

نتائج اختبار ديكي . فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (ADF)

المتغيرات		المستوى		الأول الفرق		النتيجة	
Adf	P	T	النتيجة	Adf	p	t	النتيجة
FR	-1.729	٣,٢	غير ساكنه	-4.7176	0.0016	٣,٢	ساكنه
EX	-1.837	٣,٢	غير ساكنه	-4.632	0.0017	٣,٢	ساكنه
IM	-2.200	٣,٢	غير ساكنه	-3.633	0.0145	٣,٢	ساكنه

* عند مستوى معنوية (٥%) ، الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج **views**.

يظهر الجدول رقم (١١) أن جميع المتغيرات (الصادرات والمستوردات والاحتياطيات الأجنبية) تعتبر ساكنة من الدرجة الأولى (1) ، أي بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (٥%)، بينما هي غير ساكنة عند المستوى، وعليه فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعتبر متكاملة.

اختبار فترات الإبطاء

يتم اختبار فترات الإبطاء الملائمة لكل متغير بإجراء انحدار ذاتي لكل متغير ولفترة إبطاء واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختبار النموذج (FPE.HQ.SC.AIC).

١. معيار خطأ التنبؤ النهائي (1969) (Final Prediction Error (FPE)).

٢. معيار معلومات اكيائي (1973) (AKaiKe (AIC).

٣. معيار معلومات شوارز (1978) (Schwarz (SC).

٤. معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn (H-Q:1979).

الجدول رقم (١٢)

معايير اختبار النموذج (FPE.HQ.SC.AIC)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	85.49893	NA	5.25e-08	-8.249893	-8.100533	-8.220736
1	109.7063	38.73175*	1.17e-08*	-9.770627*	-9.173188*	-9.654001*
2	112.9204	4.178428	2.24e-08	-9.192045	-8.146526	-8.987948

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرات هي فترة الأولى (Lag=1) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (FPE.HQ.SC.AIC).

اختبار السببية (Causality Test)

يعد اختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الأكثر استعمالاً، إذ يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فإما أن تكون أحادية الاتجاه أو أن تكون تبادلية أي أن كلا المتغيرين يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما وعند تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (١٣)

نتائج اختبار السببية (ملحق (ب))

اتجاه السببية	F-stat	الاحتمالية	النتيجة	اتجاه السببية	F-stat	الاحتمالية	النتيجة
EX/FR	0.749	0.39	لا يسبب	FR/EX	3.78	٠,٠٦٧	لا يسبب
IM/FR	0.014	0.9071	لا يسبب	FR/IM	4.76	0.04	يسبب
IM/EX	0.639	0.43	لا يسبب	EX/IM	0.77	0.042	يسبب

الجدول من عمل الباحث معتمداً على برنامج eviews

إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٥%) في الاتجاهين يعني ذلك وجود علاقة سببية تبادلية، أي أن كلا منهما يسبب الآخر، وعليه فإنه يلاحظ من الجدول رقم (١٣) أنه يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاحتياطات الأجنبية والمستوردات من جهة (من FR إلى IM)، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والمستوردات من جهة أخرى (من EX إلى IM).

اختبار جوهانسون (Johansen Test)

يعد اختبار جوهانسون أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية وبخاصة في حالة وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك، فإذا تم استخدام اختبار انجل جرينجر فإنه

يؤدي إلى وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن أن يظهر في هذا الاختبار ولذلك كان لابد من استخدام اختبار جوهانسون.

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام

اختبار جوهانسون

المتغيرات	Trace statistic	Critical value (5%)	P-Value
الاحتياطات الأجنبية	٤٣,٠٤	٢٩,٧٩	٠,٠٠٠٩
الصادرات	١٠,١٢٧	١٥,٤٩٤	٠,٢٧١
المستوردات	٤,١٢٩	٣,٨٤	٠,٠٤٢

الجدول من عمل الباحث معتمدا على برنامج **eviews**

يلاحظ من الجدول رقم (١٤) أنه يوجد على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أن هناك على الأقل متجه واحد للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تقدير النموذج اللوغاريتمي الذي يمثل العلاقة بين الاحتياطات الأجنبية والمستوردات والصادرات كالآتي:

$$\ln FR = a + b_1 \ln EX + b_2 \ln IM$$

بعد إجراء التحليل كانت النتائج بعد التقدير كما يأتي:

$$\ln FR = -13.14 + 2.85 \ln EX - 1.31 \ln IM$$

$$T \text{ test } (-1.42) \quad (2.98) \quad (-6.18)$$

$$N = 22, R^2 = 0.86, DW = 1.25$$

$$d_L = 1.15, \quad d_U = 1.54$$

المعيار الإحصائي والقياسي

يلاحظ أن قيمة (DW = 1.25) وهي تقع ما بين (d_L = 1.15) و (d_U = 1.54)، وهذا يعني أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي موجب ولذلك يجب إعادة تصحيح النموذج من خلال معامل التصحيح (AR(1)).

فبعد إعادة تصحيح النموذج تم الحصول على النتائج التالية:

$$\ln FR = 18.84 + 0.86 \ln EX - 0.33 \ln IM + 0.94 AR(1)$$

$$T \text{ test } (0.37) \quad (-2.60) \quad (2.32) \quad (15.88)$$

$$N = 21, R^2 = 0.91, DW = 2.40$$

$$d_L = 1.13, \quad d_U = 1.54$$

يلاحظ بعد تعديل النموذج أن قيمة (DW = 2.40) أكبر من (٢) وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتبين من اختبار (T) أن جميع القيم الإحصائية المحسوبة بعيدة عن الصفر، فعند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (n-k-1= 21) نجد أن القيمة الإحصائية لـ (T) الجدولية تساوي (T_t = 2.093) وهي أكبر من احصائية (T) المحسوبة والتي تساوي (T_c = 0.35)، أي إن (T_c < T_t)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية بعدم معنوية معلمة الثابت، وأما بالنسبة للمعلمة (b₁) فتكون القيمة الإحصائية (T) المحسوبة والتي تساوي (T_c=2.60) أكبر من قيمة (T) الجدولية، أي إن (T_c < T_t)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H₁)، ويعني أن قيم الصادرات تؤثر على قيم الاحتياطيات الأجنبية.

وأما بالنسبة للمعلمة (b₂) فإن القيمة الإحصائية (T) المحسوبة والتي تساوي (T_c=2.36) أكبر من قيمة (T) الجدولية، أي إن (T_c < T_t)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H₁)، ويعني أن قيم المستوردات تؤثر على قيم الاحتياطيات الأجنبية.

كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (R² = 0.91)، وهذا يعني أن 91% من التغيرات التي تحدث لقيم الاحتياطيات الأجنبية في الأردن خلال فترة الدراسة تم تفسيرها بواسطة تغيرات قيم المستوردات وقيم الصادرات.

المعيار الاقتصادي

بتقدير النموذج يلاحظ أن قيمة المعلمة (b₁ = 0.86) قيمة موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين قيم الاحتياطيات الأجنبية وقيم الصادرات فعندما يتم زيادة الصادرات وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بمقدار (86%)، وأما بالنسبة للقيمة المقدرة للمعلمة (b₂) والتي تساوي (b₂ = -0.33) فهي قيمة سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ما بين قيم المستوردات والاحتياطيات الأجنبية، كما أن معلمة الثابت تم تقديرها إذ تساوي (a= 18.84).

وبعد التحليل والمناقشة الاقتصادية والإحصائية توصل الباحث إلى أن النموذج مقبول إحصائياً ومقبول اقتصادياً.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يشير نموذج تصحيح الخطأ إلى العلاقة الآتية:

$$\text{LnFR} = 0.24 + 21.69 \text{ LnEX} - 6.97 \text{ LnIM}$$

$$T \text{ test } (8.65) \quad (7.78)$$

$$N = 19, R^2 = 0.37$$

يتبين من اختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) وعند درجة حرية (n-k=19) أن معامل الصادرات والمستوردات معنوياً، وبتقدير معلمة المستوردات ظهرت بالإشارة السالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات، إذ تم تقديرها بـ (-6.97)، وكما تم تقدير معلمة الصادرات بـ (21.69) وهي قيمة موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات والاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي، ليؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي والصادرات والمستوردات، إذ تشير هذا المعالم إلى وجود توازن خلال الفترات القادمة، مما أدى إلى الحصول على علاقة تكامل مشترك.

وكان معامل التصحيح (R² = 0.37) وهذا يعني أن 37% من التغيرات في الاحتياط الأجنبي تم تفسيرها بواسطة تغيرات الصادرات والمستوردات.

الجدول رقم (١٥)

تقدير نموذج تصحيح الخطأ معادلة الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي

Vector Error Correction
Estimates
Sample (adjusted): 1996
2014
Included observations: 19
after adjustments
Standard errors in () & t-
statistics in []

Cointegrating Eq: CointEq1	
FR(-1)	1.000000
EX(-1)	-21.68516 (2.50637) [-8.65201]
IM(-1)	6.966093 (0.89442) [7.78843]
C	0.242847
Error Correction: D(FR)	
CointEq1	-0.043169 (0.01442) [-2.99311]

R-squared	0.373391
Adj. R-squared	-0.025361
Sum sq. residues	0.079309
S.E. equation	0.084911
F-statistic	0.936400
Log likelihood	25.08918
Akaike AIC	-1.798861
Schwarz SC	-1.401203
Mean dependent	0.017368
S.D. dependent	0.083855

اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR يتم تحليل التباين إلى مكوناته، بعد تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج موضحة في جدول رقم (١٦)، كما يأتي:

الجدول رقم (١٦)

نتائج تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

Variance Decomposition of FR:			
Period	FR	EX	IM
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	96.56885	0.002554	3.428595
3	86.25110	5.642508	8.106389
4	80.01273	10.68375	9.303516
5	76.41626	13.20331	10.38043
6	74.00875	14.32517	11.66608
7	72.59434	14.68641	12.71925
8	71.83480	14.77658	13.38861
9	71.47617	14.80194	13.72189
10	71.33653	14.81101	13.85245

يلاحظ من الجدول رقم (١٦) أنه خلال الفترة الأولى أن ١٠٠% من الخطأ في التنبؤ في تباين الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي يعزى للمتغير نفسه بينما في الفترة الثالثة تقل النسبة إلى ٨٦,٠١% مقابل ٥,٦% و ٨,١٠% والتي تعزى إلى متغير الصادرات والمستوردات على التوالي، لتصل النسبة في الفترة العاشرة ١٤,٨١% التي تعزى للصادرات و ١٣,٨٥% التي تعزى للمستوردات مقابل ٧١,٣٣% التي تعزى إلى المتغير نفسه، وعليه يلاحظ أن مقدار الخطأ بالتنبؤ في الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الذي يعزى لتغير الصادرات

والمستوردات يرتفع مع الزمن، وهذا يدل على الأهمية النسبية لكل من الصادرات والمستوردات مع مرور الزمن ليبيّن هذا الاختبار مدى انسجام الاستجابة مع المتغيرات.

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function Test)

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات التي تتعرض لها مختلف المتغيرات (الصادرات والمستوردات والاحتياطات الأجنبية) المتضمنة نموذج (VAR) مع الزمن، ليظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

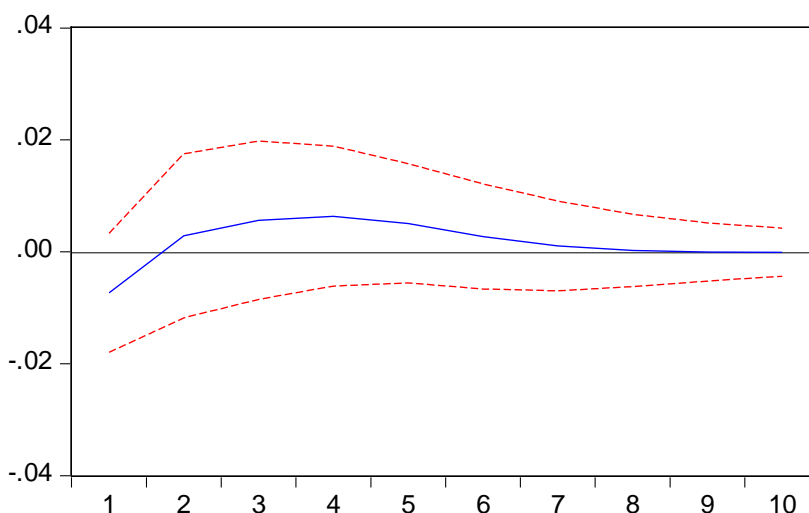
ويبين الشكل رقم (١) استجابة ردة الفعل التجارة الخارجية على الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي في الأردن لصدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في التجارة الخارجية، إذ يتبين من الشكل بأنه يوجد علاقة موجبة، وبالتالي أي تغيير مفاجئ في نقطة الوسط بين التجارة الخارجية سوف يؤثر بشكل ايجابي مباشرة على الصادرات في الفترة الأولى.

وأما في الفترة الثانية يتضح من الشكل أنه فسوف يؤثر بشكل سلبي وغير معنوي، وعليه فإن أي تغيير مفاجئ في نقطة الوسط مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التجارة الخارجية والمستوردات غير معنوية، ويوجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي.

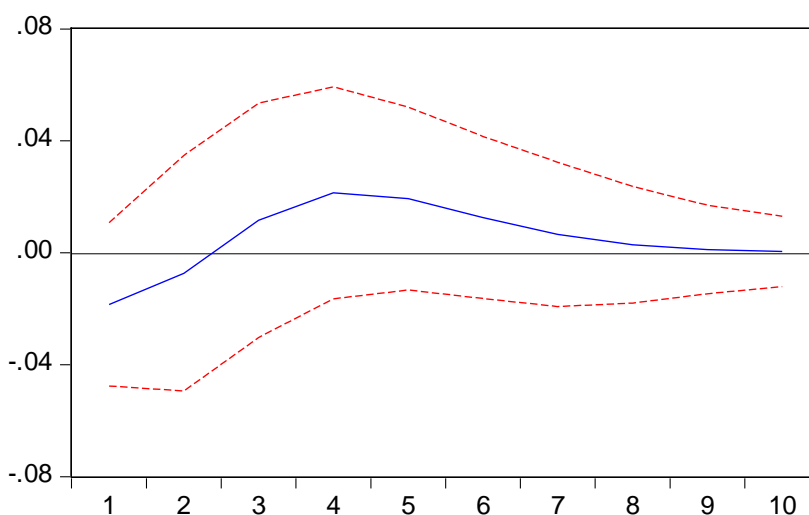
كما ويلاحظ من الشكل رقم (١) أن الخط الأزرق إذا كان إلى الأعلى يعني موجباً إما إذا كان إلى الأسفل يعني سالباً، أما الخط الأحمر فهو فترات الثقة أي الخطوط العليا كلما زادت فترة الثقة كلما كان اسواء أي وجود علاقة ضعيفة جداً وغير معنوية

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

Response of EX to FR



Response of IM to FR



الشكل رقم (١)

ملحق (د)

دالة الاستجابة لردة الفعل

النتائج

١- على الرغم من نمو الاحتياطات الأجنبية بشكل ملحوظ إلا أنها لا تزال متذبذبة وذلك لان الصادرات ما تزال دون المستوى المطلوب وأيضا لاعتماد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على الاستيراد وخصوصاً النفط ومشتقاته .

٢- بسبب صغر حجم الاقتصاد الأردني فقد تأثر بشكل كبير من الأزمات الاقتصادية والسياسية في الدول المجاورة التي كان لها السبب الرئيسي في تباين الاحتياطات الأجنبية فكانت أعلى نسبة انخفاض في مقدار الاحتياطات الأجنبية في عام (٢٠١٢) حيث بلغت نسبة انخفاض الاحتياطات الأجنبية (-٣٧%).

٣- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة على مستواها بينما سكنت عند الفرق الأول.

٤- أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من الصادرات باتجاه الاحتياطيات الأجنبية، ووجود علاقة سببية أيضاً أحادية الجانب تتجه من المستوردات باتجاه الاحتياطيات الأجنبية عند مستوى دلالة (٥%) ووجود علاقة سببية تتجه من الاحتياطيات الأجنبية إلى الصادرات عند مستوى دلالة (١٠%) وهذا يتفق مع المعرفة السابقة.

٥- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه واحد للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

٦- أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأنه يوجد هناك علاقة طردية بين الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والصادرات وعلاقة عكسية بين الاحتياطيات الأجنبية والمستوردات الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

٧- أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأن معلمة الصادرات في معادلة الاحتياطيات الأجنبية كانت طردية و معنوياً عند مستوى (٥%) فإذا زادت الصادرات بنسبة (١%) سوف تزيد الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (٠,٨٦%) كما أظهرت أن معلمة المستوردات كان سلبياً ومعنوياً عند مستوى (٥%) فإذا زادت المستوردات بنسبة (١%) سوف تتخفف الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (٠,٣٣%-).

٨- أظهرت نتائج تحليل مكونات تباين أن متغير الصادرات صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت (١٤,٨١%) لأخطاء التباين من بين متغيرات الدراسة يليه متغير المستوردات الذي يفسر حوالي (١٣,٨٥%) من أخطاء التباين، حيث يظهر هذا الاختبار التأثير الكبير لكل من الصادرات والمستوردات على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي .

٩- أظهرت نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لحدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد بين التجارة الخارجية و الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في الأردن، إذ يتبين بأنه يوجد علاقة موجبة، وبالتالي أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط بين التجارة الخارجية سوف يؤثر بشكل ايجابي مباشرة على الصادرات في الفترة الأولى.

وأما في الفترة الثانية فسوف يؤثر بشكل سلبي وغير معنوي، وعليه فإن أي تغير مفاجئ في نقطة الوسط مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التجارة الخارجية والمستوردات غير معنوية، ويوجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي.

التوصيات

١- على الدولة الأردنية المحافظة على قدر كافي من الاحتياطيات الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الاستيراد ولمواجهة أي أخطار مالية محتملة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الجوار.

٢- على الدولة الأردنية أن تبذل المزيد من الجهود في سبيل دعم الصادرات الأردنية لما لها من أثر ايجابي في رفع الاحتياطيات الأجنبية.

٣- إصدار القوانين التي تحمي الصادرات الوطنية لما له من اثر ايجابي في خفض الاستيراد وزيادة الصادرات التي تنعكس بصور ايجابية على الاحتياطات الأجنبية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

- البنك المركزي الأردني ٢٠٠٥، ٢٠١٥، التقرير السنوي.
صندوق النقد الدولي ٢٠١١، ٢٠١٣، التقرير السنوي.
الرجوب، سامر، (١٩٩٧)، السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية قياسية (١٩٧٠-١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الاقتصاد ، جامعة اليرموك.
الريموني، أحمد وحسن النادر (١٩٩٧). اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول.
السواعي، خالد (٢٠٠٣). محددات التجارة الخارجية في الأردن (١٩٧٣-٢٠٠٠). رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
عوض، طالب محمد (١٩٩٥). التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى. الأردن، عمان: معهد الدراسات المعرفية.
الفقيه، سحر محمد عبده (٢٠٠٨). اثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في ظل التكامل المالي المتزايد - حالة الأردن - رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، الأردن.
مصطفى، احمد سيد (٢٠٠٢). إستراتيجية تصديرية عربيةكيف؟. ملتقى التسويق في الوطن العربي، ص١٤٧.

- المرزوقي، عمر (٢٠٠٥). التبعية الاقتصادية في الدول العربية. لبنان، بيروت: مكتبة الرشد
وراد، طالب عوض (٢٠١٣). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. الطبعة الثانية الأردن، عمان.
وشوتر، نجم الدين (٢٠٠٠). تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ب- المراجع باللغة الانجليزية

- IMF. (1970). **international Reserves: Needs and Availability**, Washington, DC.
Onno de Beaufort Wijnholds, J & Arend Kateyn. (2001). **Reserves Adequacy in Emerging Market Economics**, IMF Working Paper, Sep.
Malindretos, John (2012), Foreign Exchange Reserves in Asia and Its Impact on Import Demand, College of Business and Technology, Texas-USA Publishers, **International Journal of Economics and Finance**.
Sultan, zafar ahmad (2011). Foreign Exchange Reserves and India's Import Demand: A Cointegration and Vector Error Correction Analysis, College of Business Administration, Al Kharj, Publishers, **International Journal of Business and Management**.
Krugman. **Five Year Plan For Economic and Social Development**, 1986-1990. Jordan (1986).
Ender, Walter & Lapan, Harvey. (1994). **International Economics** , Prentice-Hall, Inc, New Jersey, P(35-40).

Birol, F,(2004). Analysis of the impact of high oil prices on the global economy,
Geneva :international energy agency.